ERT
ECONOMIC REFORM TEAM - YEMEN
فريق الاصلاحات الاقتصادية - اليمن

SEMC
STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي

مفاوضات السلام :

سيناريوهات الحل الاقتصادي

ديسمبر 2023م

مفاوضات السلام الجارية

وسيناريوهات الحل الاقتصادي المحتمل

2023م

المحتويات

أين تقف المفاوضات؟ 4

المرتبات.. الإشكالية وسيناريوهات! 6

سيناريوهات الحلول الاقتصادية: 7

- السيناريو الأول: 8

آليات الدفع وإجراءاتها الفنية 8

الصعوبات التي تواجه تنفيذ هذا السيناريو 8

التداعيات السلبية 8

- السيناريو الثاني: 9

آليات الدفع وإجراءاتها الفنية 9

الصعوبات التي تواجه تنفيذ هذا السيناريو 9

التداعيات السلبية 9

- السيناريو الثالث: 10

آليات الدفع وإجراءاتها الفنية 10

الصعوبات التي تواجه تنفيذ هذا السيناريو 10

التداعيات السلبية 10

المقاربة المقترحة لدفع المرتبات ومعالجة التحديات الاقتصادية الملحة 11

أين تقف المفاوضات؟

جرت خلال الأشهر الماضية نقاشات في الغرف المغلقة بين المملكة العربية السعودية وجماعة "أنصار الله" الحوثيين بوساطة عمانية لإيجاد حل للأزمة اليمنية، قبل أن تخرج إلى العلن مؤخرًا، مع إعلان الخارجية السعودية عن زيارة وفد حوثي إلى الرياض للقاء بمسئولين سعوديين في منتصف أيلول سبتمبر ٢٠٢٣ من أجل الوصول إلى خارطة طريق تدعم عملية السلام في اليمن [1].

أقلت الطائرة العمانية عشرة من المفاوضين الحوثيين، وخمسة عمانيين إلى الرياض لقضاء خمسة أيام من نقاشات تم التمهيد لها سلفًا، وجاءت عقب خمسة أشهر من زيارة وفد سعودي للعاصمة صنعاء لبحث عملية السلام في اليمن.

الملف الاقتصادي والإنساني مثل جوهر المحادثات خلال الأشهر الماضية بين الطرفين، في ظل غياب للحكومة اليمنية "المعترف بها دوليا" عن الانخراط في تلك المفاوضات بصورة مباشرة، إذ من المحتمل أن يتم دعوتها للتوقيع على الاتفاق عقب استكمال خارطة الطريق التي يضعها السعوديون والحوثيون بوساطة عمانية.

وخضع الملف الاقتصادي والإنساني لنقاش مكثف خلال الأشهر الماضية حيث جرى تداول العديد من المقترحات لمعالجة هذا المعضلات الاقتصادية، وتمت الاستعانة بخبراء على نطاق محدود من الجانبين.

1 - موقع فرانس ٢٤، رابط الخبر الصحفي:
https://www.france24.com/ar/طسو لأا-قرشلا-نم-ادفو-وعدتة-يدوعسلا-20230914-نيثوحلا-نم-ةيناث-ةرايز-ضايرلا-يف-ةمالست-اضوافملا-ي-يدوعسلا-يراقتقلا-طسو

ومثلت قضية مرتبات الموظفين اليمنيين في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، وفتح الموانئ والمطارات والطرقات أحد أبرز نقاط النقاش بين الطرفين، إلى جانب عدد من العقبات الرئيسية المرتبطة بالملف الاقتصادي على سبيل المثال:

- شحة السيولة في مناطق سلطات جماعة "أنصار الله" الحوثيين وصعوبة دفع المرتبات بالعملة المحلية.
- الانقسام الحاصل في الإيرادات الضريبية والجمركية وغيرها من الإيرادات لدى الطرفين.
- الازدواج الضريبي والجمركي وما تم فرضه من ضرائب وجمارك داخلية في المناطق الحدودية التي تفصل مناطق سيطرة جماعة "أنصار الله" الحوثيين عن مناطق سيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا.
- إعادة تصدير النفط والغاز وآلية توزيع عائداته، والمصادر التي سيتم الاعتماد عليها لدفع الرواتب.

إلا أن جزءًا كبيرًا من تلك القضايا سوف يتم ترحيلها إلى مراحل لاحقة في إطار خارطة الطريق المتفق عليها للحل السلمي في اليمن.

ورغم اللقاءات المكثفة التي يعقدها المبعوث الأممي، والتحركات الدبلوماسية خلال الأسابيع القليلة الماضية، إلا أن إعلان الاتفاق المرتقب والشروع في خارطة الطريق للحل السلمي في اليمن أمر لم يحسم بعد. إذ ما تزال المفاوضات جارية حول المسارات الرئيسية للحل السياسي وتنقسم إلى قسمين:

المسار الأول:

إعلان اتفاق الحل السياسي في اليمن بين الحكومة اليمنية والحوثيين ويتضمن إجراءات مباشرة في عدد من القضايا كفتح المطارات والموانئ، وتسليم المرتبات، وبحيث تشكل لجان مشتركة من الجانبين برعاية أممية لمناقشة تفاصيل الخطوات اللاحقة وإقرارها والمضي فيها وهي اللجنة السياسية، واللجنة الاقتصادية، ولجنة تبادل الأسرى.

المسار الثاني:

خارطة طريق مزمّنة، وتتكون من عدة مراحل يمكن أن تبدأ بالتهدئة، وعوامل بناء الثقة كفتح الموانئ، والمطارات، وتسليم المرتبات، وتبادل الأسرى، ومن ثم الشروع في خارطة طريق بمراحل متعددة.

وبغض النظر عن المسار الذي ستسلكه المفاوضات الجارية للحل السياسي في اليمن فإن تسليم المرتبات بات أمرًا محسومًا بين مختلف الأطراف.

المرتبـات..
الإشكالية وسيناريوهات !

رغـم أن قضيـة المرتبـات أحـد جزئيـات النقـاش الجـاري بـين طـرفي المفاوضـات إلا أنهـا تمثـل محـورًا مهمًـا في مسـار الحـل السـياسي نظـرًا لمـا تعكسـه متطلبـات هـذه العمليـة مـن تحديـات في ظـل الانقسـام النقـدي بـين طـرفي النـزاع الحكومـة اليمنيـة والحوثيـين ومـا ترتـب عنـه مـن فجـوة في أسـعار صرف العملـة الوطنيـة الريـال في الجانبـين، وشـحة السـيولة مـن العملـة المحليـة لـدى جماعـة الحوثي.

وتمثـل عمليـة دفـع المرتبـات أحـد الأولويـات الرئيسـية المطروحـة عـلى طاولـة المفاوضـات السـعودية – الحوثيـة خـلال المرحلـة الراهنـة، وبالتـالي فـإن مسـألة دفـع المرتبـات باتـت أحـد المسـلمات الرئيسـية في أي اتفـاق قـادم، سـواء تكفلـت المملكـة العربيـة السـعودية بدفـع المرتبـات لفـترة محـددة وهـو المرجـح حـتى اللحظـة أم أنهـا سـتدفع مـن خـلال الإيـرادات المحليـة لليمـن.

لكـن وقبـل الشـروع في الحديـث عـن سـيناريوهات محتملـة لآليـات تسـليم المرتبـات خـلال الأشـهر الـتي تعقـب إعـلان الاتفـاق والبـدء بمراحـل الحـل السـياسي في اليمـن هنـاك عـدة مبـادئ أساسـية تمثـل قاعـدة للانطـلاق منهـا:

- الاتفـاق بـأن يتـم تسـليم المرتبـات وفقًـا لكشـوفات الموظفـين للعـام ٢٠١٤ وبالتـالي فـإن مرتبـات مـن عداهـم مـن الموظفـين المسـتحدثين في الوظائـف المختلفـة مـن قبـل كل الأطـراف سـوف يتكفـل بهـا الطـرف الـذي قـام بتوظيفهـم، طالمـا وأن المؤسسـات الرسـمية لـم تتوحـد بعـد مثـل وزارة الماليـة ووزارة الخدمـة المدنيـة وغيرهـا مـن المؤسسـات المدنيـة والعسـكرية.
- أن تسـلم المرتبـات للموظفـين اليمنيـين بالعملـة المحليـة الريـال، وبحيـث يتـم تخصيـص مبالـغ المرتبـات بالريـال السـعودي لتعزيـز احتياطيـات اليمـن في الخـارج وتمويـل اسـتيراد السـلع الأساسـية مـن الخـارج والحفـاظ عـلى سـعر العملـة مـن التدهـور.
- الاتفـاق عـلى سـعر صرف الريـال اليمـني مقابـل الريـال السـعودي والـدولار والـذي بنـاء عليـه سـيتم احتسـاب المبلـغ الـذي سـيتحصل عليـه كل موظـف، عـلى سـبيل المثـال فـإن الموظـف الـذي يتسـلم مرتـب قـدره مائـة ألـف ريـال شـهريا إذا احتسـبنا أقـل سـعر مقابـل الريـال السـعودي وهـو ١٤٠ ريـال مقابـل الريـال السـعودي فـإن الموظـف سـيكون مسـتحقًا لاسـتلام مبلـغ وقـدره: ٧١٤ ريـال سـعودي، سـوف يتسـلم مـا يعادلهـا بالريـال اليمـني.

ويمثـل اختيـار أقـل سـعر للريـال السـعودي كمعيـار لاحتسـاب حجـم المرتبـات الـتي سـيتم دفعهـا أمـرًا منطقيًـا في ظـل المعطيـات الراهنـة، فمـن غـير المعقـول أن يتـم احتسـابها بسـعر الطبعـة الجديـدة لأن ذلـك سيشـكل إجحافًـا للموظفـين؛ إذ أن الموظـف الـذي مرتبـه ١٠٠ ألـف ريـال شـهريًا سـوف يتسـلم مـا يعـادل ٢٥٠ ريـال سـعودي وفي حـال سيتسـلم مـا يعادلهـا بالطبعـة القديمـة لـن تزيـد عـن ٣٥ ألـف ريـال فقـط.

سيناريوهات الحلول الاقتصادية:

نضع هنا عددًا من السيناريوهات المطروحة والمحتملة لمعالجة مشكلة المرتبات وبعض القضايا الاقتصادية والإنسانية المرتبطة بها، والتي يمثل البدء بها مؤشرًا لنجاح جهود الوساطة العمانية والتقريب بين وجهات النظر المختلفة للوصول إلى سلام دائم في اليمن.

السيناريو الأول:

تسليم إجمالي مبالغ المرتبات بالعملة الأجنبية لكل من طرفي المفاوضات "الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، جماعة "أنصار الله" الحوثيين". وبحيث يقوم كل طرف بعملية الصرف للموظفين بالعملة المحلية في نطاق سيطرته لاسيما في حال لم يتم الاتفاق على إنهاء الانقسام النقدي وتوحيد العملة في المرحلة الأولى من إعلان اتفاق السلام.

وفقًا لهذا السيناريو سوف تتسلم جماعة الحوثي المبالغ المخصصة للمرتبات بالنقد الأجنبي "دولار أو سعودي" وستقوم بعملية الدفع للموظفين بالعملة المحلية، وكذلك الحال بالنسبة للحكومة اليمنية المعترف بها دوليا.

آليات الدفع وإجراءاتها الفنية:

يقوم كل طرف بعملية المصارفة للمبالغ النقدية المسلمة من قبل المملكة العربية السعودية وتسليم المرتبات بالعملة المتداولة في نطاق سيطرته.

الصعوبات التي تواجه تنفيذ هذا السيناريو:

صعوبة إيداع مبالغ المرتبات في البنك المركزي اليمني بصنعاء وسيكون أمام السعودية إما نقل المبالغ المالية كـ "بنك نوت" نقود ورقية إلى صنعاء أو السماح للبنك المركزي في صنعاء بفتح حسابات خارجية وهذا يعني تفعيل السويفت الدولي له وهو أمر مستبعد في المرحلة الراهنة طالما أن البنك المركزي في عدن هو من يمتلك السويفت والاعتراف الدولي.

شحة السيولة من النقد المحلي بالعملة اليمنية الريال "الطبعة القديمة" في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، إذ ستواجه السلطات مشكلة في توفير العملة لتسليم المرتبات، إلا إذا سمح لها بطباعة كمية من النقود وهو أمر غير مستبعد في حال تمت إجراءات الاتفاق كما هو مخطط لها.

صعوبة القيام بإعداد كشوفات المرتبات الموحدة بناء على كشوفات ٢٠١٤ حيث ستنقسم العملية بين صنعاء وعدن.

التداعيات السلبية:

استمرار الانقسام النقدي في العملتين، بل وزيادة الفجوة بين العملتين الأمر الذي يضاعف من التحديات الاقتصادية والإنسانية للمواطن اليمني، وبالتالي فإن أي تسليم للمرتبات لابد أن يسبقه حل إشكالية الانقسام في المؤسسة النقدية الوطنية المتمثلة بالبنك المركزي اليمني.

ازدواجية في السياسات والإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية واختلالات في حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق اليمنية.

يمثل هذا السيناريو مخاطر على عملية السلام برمتها، حيث لن تكون هناك التزامات واضحة بالاستمرار في تنفيذ كافة المراحل التي تتضمنها خارطة السلام المتفق عليها.

قد يؤدي هذا السيناريو إلى ضعف التزام الأطراف بالشفافية والمساءلة، إذ لا توجد ضمانات بأن يلتزم الطرفان بالكشوفات كما هي وفقًا لعام ٢٠١٤، وأن المبالغ المخصصة ستذهب فعليًا للموظفين.

السيناريو الثاني:

تدفع الأموال إلى الحكومة اليمنية «المعترف بها دوليا» والحكومة تقوم بتحويل المرتبات إلى مناطق سيطرة الحوثيين، ولكن بالطبعة القديمة «وهي المعتمدة من قبل جماعة «أنصار الله» الحوثيين كعملة رسمية». علما بأن جماعة الحوثي كانت قد منعت تداول الطبعة الجديدة من قبل البنك المركزي اليمني في عدن في السنوات السابقة ويتم تداول النقود القديمة.

آليات الدفع وإجراءاتها الفنية:

وتتمثل هذه الآلية بأن تقوم المملكة العربية السعودية بإيداع المبالغ المتفق عليها لتسليم المرتبات إلى حسابات البنك المركزي اليمني في عدن وذلك لتغذية حساباته في الخارج واستخدامها في دعم استيراد السلع الأساسية، وبحيث يتبع البنك طريقة توزيعها عبر البيع بالمزاد في حين يقوم البنك بتغطية احتياجات الطرفين بالمرتبات.

الصعوبات التي تواجه تنفيذ هذا السيناريو:

- يواجه هذا السيناريو صعوبة توفير طبعة قديمة إلى مناطق سيطرة «أنصار الله» الحوثيين، وبالتالي من الصعب على البنك المركزي في عدن توفير عملة بالطبعة القديمة إلى مناطق سيطرة جماعة الحوثي.
- ستواجه وزارتا المالية والخدمة المدنية في عدن صعوبة في مراجعة كشوفات الموظفين اليمنيين وفقًا لكشوفات ٢٠١٤.
- على الأرجح لن تقبل جماعة «أنصار الله» الحوثيين بأن تقوم الحكومة اليمنية بتحويل أي مبالغ إلى مناطق سيطرتها بالريال اليمني.

التداعيات السلبية:

- استمرار الانقسام النقدي بين البنكين المركزيين صنعاء وعدن وبالتالي الاستمرار في العمل وفق سياسة نقدية غير موحدة.
- صعوبة تطبيق هذا السيناريو فنيًا في ظل عدم وجود تنسيق مشترك بين البنك المركزي في عدن والبنك المركزي في صنعاء سوف تتصاعد المشكلات بين الطرفين.
- إذا لم يكن هناك موافقة من جماعة «أنصار الله» الحوثيين فسيكون مستبعدا.

السيناريو الثالث:

تسلم أموال المرتبات إلى عدد من البنوك التجارية المحلية بحيث تغذي أرصدة البنوك في الخارج لتمويل استيراد السلع والمواد الغذائية من الخارج وبحيث تتولى تلك البنوك صرف المرتبات للموظفين في مناطق سيطرة جماعة "أنصار الله" الحوثيين ومناطق سيطرة الحكومة اليمنية "المعترف دوليا".

آليات الدفع وإجراءاتها الفنية:

وفق هذا السيناريو ستقوم البنوك المحلية بتسليم المرتبات للموظفين اليمنيين وفقًا لكشوفات ٢٠١٤ بالعملة المحلية الريال وفي كافة مناطق اليمن. ويوفر هذا السيناريو آلية محايدة لتسليم المرتبات ناهيك عن الحد من مشكلة شحة السيولة في مناطق سيطرة جماعة الحوثي حيث ستعمل البنوك على اللجوء إلى استخدام محافظ النقد الإلكتروني كأحد الأدوات أثناء تسليم المرتبات.

الصعوبات التي تواجه تنفيذ هذا السيناريو:

- سوف تواجه البنوك المحلية التي ستتولى عملية تسليم المرتبات صعوبة في مواجهة الإشكاليات المرتبطة بأسماء الموظفين، إذ قد يعمد طرف ما إلى تسليمها أسماء لم تكن ضمن كشوفات ٢٠١٤ أو قد يتم إسقاط أسماء أخرى لأسباب مختلفة، الأمر الذي سيضع البنوك أمام مشكلات كبيرة مع الموظفين.
- من المحتمل أن تواجه البنوك المحلية إشكاليات كبيرة مع السلطات القائمة في حال لم تكن هناك آلية عمل واضحة ودقيقة من قبل اللجنة الفنية لتوحيد السياسة النقدية.
- تتطلب هذه العملية ضبط المعايير التي بناء عليها سيتم اختيار البنوك المؤهلة للقيام بهذا الدور وهي عملية قد تأخذ وقتًا طويلا.
- عدم قدرة البنوك على الوفاء بالالتزامات بتسليم المبالغ المالية للموظفين في وقتها المحدد نظرًا لشحة السيولة في مناطق سيطرة الحوثيين.

التداعيات السلبية:

يمكن أن يشكل هذا السيناريو مدخلًا لمعالجة المشكلة باعتبار البنوك المحلية مستقلة ويمكن أن تكون أداة ملائمة للقيام بهذا الدور لكن هذا الأمر يتطلب مستوى عالٍ من الشفافية والحرص على مساعدة البنوك للقيام بهذا الدور من خلال توفير كشوفات المرتبات بصورة منتظمة ومنظمة.

المقاربة المقترحة لدفع المرتبات ومعالجة التحديات الاقتصادية الملحة

بناء على السيناريوهات الثلاثة المطروحة في هذه الورقة فإننا نقترح مقاربة أخرى يمكن أن تمثل أحد البدائل الملائمة لتجنب كثير من التداعيات السلبية للسيناريوهات السابقة، انطلاقًا من الحرص على الوصول إلى أقصى نتيجة إيجابية ممكنة والاستفادة من الاتفاق حول تسليم المرتبات كمدخل لمعالجة إشكالية الانقسام النقدي وتدهور العملة الوطنية باعتبار ذلك حجر الزاوية للحد من الآثار الإنسانية والاقتصادية التي يعانيها المواطن اليمني.

وتتمثل هذه المقاربة بتشكيل لجنة فنية موحدة لتوحيد السياسة النقدية من قبل البنك المركزي اليمني في عدن والبنك المركزي اليمني في صنعاء عقب الإعلان والتوقيع على اتفاقية الحل السلمي في اليمن وتباشر عملها بصورة فورية وبحيث تعمل اللجنة الفنية تحت إشراف اللجنة الاقتصادية التي ينص عليها الاتفاق، وتتولى اللجنة الفنية القيام بالمهام الرئيسية التالية:

- الاتفاق على توحيد العملة اليمنية الريال وتحديد سعر التداول لها مقارنة بالعملات النقدية الأجنبية عند مستوى سعر معين، وبحيث يتم الاتفاق عليه في إطار اللجنة، وفقًا لمعطيات ومؤشرات اقتصادية واقعية وبما يضمن ديمومة واستقرار أسعار الصرف عند مستويات آمنة.
- الاتفاق على حجم الكتلة النقدية التي سيتم إنزالها إلى السوق لدى الطرفين وذلك عقب تشخيص دقيق ومعرفة وافية عن حجم الكتلة النقدية الموجودة في السوق وتلك التي بحوزة البنكين المركزيين وفروعهما ولدى البنوك التجارية والإسلامية في اليمن.
- تسليم المرتبات للموظفين الحكوميين في كلا الطرفين بالعملة اليمنية الريال ومن خلال تحويل المبالغ إلى حسابات الموظفين في تلك البنوك بصورة مباشرة، والاعتماد على استخدام المحافظ الإلكترونية في تسليم المرتبات للموظفين في مراكز المدن نظرًا لتوفر البنية التحتية الملائمة للتعامل بالنقد الإلكتروني.
- أن تسير عملية توحيد السياسة النقدية والعملة بالتوازي مع عملية صرف المرتبات بحيث يتم ضمان الحلول الاقتصادية كحزمة متكاملة في إطار نظرة شاملة للتعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- إيداع المبالغ المخصصة كمرتبات للطرفين بالعملة الأجنبية "سعودي أو دولار" للبنوك المحلية بحيث تخصص لاستيراد السلع الأساسية إلى اليمن وفق مبدأ المزاد في بيع العملة الأجنبية وبما يضمن شفافية الإجراءات في توزيع تلك المبالغ على البنوك، وبحيث يتضمن الاتفاق قيام السلطات السعودية "الوسيط في الاتفاق" بلعب دور تنسيقي بين البنوك السعودية واليمنية لتمكينها من استلام المبالغ في الخارج لكي تتمكن من صرف المرتبات.
- توحيد السياسة النقدية واتباع قواعد مهنية لسياسة نقدية تضمن الحفاظ على سعر العملة وبقاء مستوى التضخم عند المستويات المعقولة والآمنة.
- إنهاء ازدواجية الإجراءات والأنظمة بجميع أشكالها والسماح للخبراء الفنيين بعرض كافة نقاط الخلاف للدراسة والنقاش ووضع المقترحات لحلها.

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

https://economicmedia.net/

فريق الاصلاحات الاقتصادية مبادرة طوعية يتألف من نخبة من القطاع الخاص في اليمن بالإضافة الى خبراء اقتصاديين وذلك بهدف تمكين القطاع الخاص اليمني من الاسهام بشكل موحد وفعال في صناعة القرار والمشاركة في وضع الرؤى والاستراتيجيات والسياسات لتعزيز الاصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في اليمن، وذلك من خلال تعبئة الطاقات الفردية في مختلف القطاعات في مختلف المناطق اليمنية.

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia

اليمن ـ تعز – حي الدحي
00967-4- 249306